كلية: الآداب

القسم أو الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الدراسات العليا/ الدكتوراه

أستاذ المادة: أ.د.ارميض مطر حمد

اسم المادة باللغة العربية: الخطاب النقدي والبلاغي

اسم المادة باللغة الإنكليزية:

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: التشاكل

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية:

محتوى المحاضرة التاسعة

التشاكل

تتجلى أهمية هذه الدراسة المصطلحية في إقامة جسر من التواصل بين القديم والحديث، وتعزيز الأواصر بينهما؛ لأنَّ بعضًا من المصطلحات التي رام الباحثون وضع حدودها لها جذور راسخة في تراثنا العربي، وفي هذا إشارة إلى استقرار المصطلح على الرغم من تعدّد مسمّياته، إلّا أنَّ شيوعه لم يكن

بالمستوى المطلوب؛ لذلك عمدتُ في هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن مصطلح التشاكل، محاولًا التأسيس لهذا المفهوم وتأصيله؛ لأنَّ الدارسين المعاصرين تلقّفوه من الغرب وتصرَّفوا به على وفق فهمهم له وعدّوه مصطلحًا حديثًا ضمن الحقل السيميائي، وهذا ما نادى به الدكتور عبد الملك مرتاض والدكتور مُحَمَّد مفتاح، والدكتور يوسف وغليسي، متناسين أنَّ لهذا المصطلح جذورًا عميقة في تراثنا العربي، ولا سيما في البلاغة العربية، فقد انصهر (التشاكل) في طائفة من الفنون، سنعمد إلى إيضاحها في أثناء الكتابة.

هذه الأمور مجتمعة كانت دافعًا للكتابة في هذا المفهوم، بغية إيضاحه وإعطائه ما يستحقه من الدراسة والتمحيص عن طريق تصورات الباحثين قديمًا وحديثًا، فضلًا عن بيان القيمة الجمالية التي تنطوي عليها الشواهد ذات المنحى التشاكلي، على الرغم من الموقف الصارم من لدن الدكتور عبدالله الغذامي الذي عدَّ التشاكل قيدًا للإبداع؛ لأنَّه يقلّل الفجوة بين أطراف الصورة، وينسف المفاجأة وكسر التوقع لدى المتلقي؛ لأنَّ القارئ يصبح أمام مقابلات فجّة لا تمتلك حيوية أو إثارة للفكر والتأمل، إلّا أنَّ ذلك سيلغي كمًّا من النصوص الشعرية التي اعتمد قائلوها على التقابل والانصياع لمقرّرات عمود الشعر الداعية إلى ضرورة الالتزام بها، خشية إخراجهم من دائرة الإبداع، وما حصل لأبي تمّام كان سببه عدم الالتزام بالمقرّرات المنصوص عليها.

هذا الفعل النقدي صيَّر الشاعر بين أمرين: إمّا الالتزام أو الخروج، علمًا أنَّ الشاعر لا يمكن وضعه ضمن أُطر محددة ؛ لأنَّ الشاعر ساعة نظمه لا يضع في حسبانه هذه المقرّرات سواء أكانت تشاكلية أم مختلفة، بل ينصاع إلى قريحته التي تجود بما لديها من نظم.

عانى مصطلح (التشاكل) من الفوضوية والاضطراب، بسبب عدم فهم دلالته غير الاصطلاحية، فضلًا عن سوء ترجمته، وتباين انتماءات المترجمين، كلُّ ذلك أسهم في تعدّده وعدم استقراره على صيغة محددة، عليه سأسعى في هذه الدراسة المصطلحية إلى تتبع جذور هذا المصطلح وبيان الإشكاليات التي صاحبته، فضلًا عن فاعليته.

إضاءات لا بد منها

المصطلح بين الثبات والتحول

تشكل دراسة المصطلح سواءً أكان نقديًا أم بلاغيًا أنموذجًا فعّالًا في الدراسات العربية المعاصرة، لما لهذه المصطلحات من إشكاليات تكمن في كنهها ومدى استيعاب المتلقي لها، فضلًا عن طبيعة الترجمة القائمة على النقل الحرفي والتخبط والعشوائية التي أسهمت في ضياع المصطلح في غياهب المصطلحات المجاورة له في الدلالة والمفهوم؛ لذلك يتوجب على الدارس إدراك طبيعة المصطلح والأجواء التي نشأ فيها والمدارس التي احتضنته؛ لأنَّ « تعدد دلالة المصطلح واختلافها هما دليل وعي مستخدم المصطلح بهذا التعدد وذلك الاختلاف، وإذا انعدم مثل هذا الوعي تحول المصطلح أو التعبير الاصطلاحي إلى ضرب من الازدواجية والتعقيد، وأخيرًا إلى الفوضى في الفهم والاستيعاب والاستعمال»[1]، زد على ذلك أنّ عدم إدراك المصطلحي لمخاطر الترجمة الخاطئة أو الحرفية ظنًّا منه أنَّ عمله يقتصر على إيصال المفهوم بأيسر السبل إلى اللغة الأخرى، في الوقت الذي يتطلب منه الوعي أنَّ المصطلح مرهون بتقبّل القارئ أو رفضه وبمجموعة عوامل لغوية ونفسية واجتماعية، من شأنها الارتقاء بمفهوم المصطلح وتحديد القرائن الموصلة إلى ماهيته وضبط دلالته، بمعنى « أنَّ التحكّم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها ومدى القدرة على ضبط أنساق المعرفة، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، أو على الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما، ولا شكَّ أنَّ كلَّ إخلالٍ بهذه القدرات سوف يخلُّ بالقصد المنهجي والمعرفي الذي يرمي إليه مستعمل المصطلح» [2].

نفهم من ذلك كلّه أنَّ هناك علاقة وطيدة بين المنهج والمصطلح لا يمكن الإخلال بها، عليه فإنَّ الدراسات المصطلحية المعاصرة تسعى إلى إيجاد حلول من شأنها الموافقة بين المصطلح ودلالته المعجمية،

---

(١) المصطلح النقدي، د. عناد غزوان: ٣١٠.

(٢) أضواء على المصطلح النقدي المعاصر: ٢٠١.

فضلًا عن انسجامه ومتطلبات المرحلة، إلّا أنَّ الدكتور عناد غزوان (رحمه الله) له رأي مغايرٌ؛ إذ يرى أنَّ الدراسات المصطلحية « تعيش حالة من الفوضى والاضطراب في التحديد والتعددية، بسبب الازدواجية الكامنة بين المصطلح الأصل وواضعه الذي يسعى إلى توليد مصطلح بِغضّ النظر عن دلالته المعجمية أو مدى شيوعه، رغبة منه في التفرّد بدافع من قناعته بسلامة هذا المفهوم وخلوّه من الإشكاليات المصاحبة له»[٣]. المراد في هذا القول إنَّ هناك إشكالية بين المصطلحي والمصطلح تكمن في عدم استيعاب واضع المصطلح لسلطة المفهوم الذي شاع بين الناس واستقر، إلّا أنَّ رغبته في التميّز والمخالفة دفعته إلى تجاهل تلك القيم المعرفية، فضلًا عن نظرته التي « ترى أنَّ كلَّ قديمٍ في مصطلحاته النقدية الموروثة يجب أنْ يكون جديدًا على الرغم منه، وأنَّ كلَّ جديد يجب أن يكون قديمًا على الرغم منه أيضًا، ما هي إلّا واحدة من نتائج هذا الاختلاف والتعددية في صياغة المصطلح وفهم أبعاده العلمية الدقيقة»[٤].

ومن العوامل التي أسهمت في ضبابية المصطلح وتعدده عامل التحولات الحاصلة في اللغة النقدية التي آثرت تداول بعض المصطلحات التي تستدعي جملة من المفاهيم، الأمر الذي جعل المتلقي منشطرًا بين التأييد والرفض لهذه التوجه، بسبب الإيماء الكامن في المصطلح أو الخطاطة التي زادته خلطًا وتشويشًا على القارئ.

في ضوء هذا الفهم وجدنا المصطلح الواحد يحمل مسمّيات عدّة بعضها يقترب من الأصل، والآخر يبعد كلَّ البعد عن دلالته التي رام المـُنشِئ إشاعتها بين الدارسين، الأمر الذي جعل « الدراسات النقدية الحديثة تسير في اتجاهات مختلفة تحددها أدوات تعبيرية غير محددة، تحكمها مجموعة من العوامل التي تتصل بتنوّع الثقافات والعلاقات القائمة بين الدراسات النقدية المعاصرة، ومباحث لغوية، وفلسفية، واجتماعية،

(٣) المصطلح النقدي: ٣٠٠.

(٤) نفسه: ٣٠٠.

ونفسية، وجمالية تفرض نفسها على دلالة المصطلح النقدي»[٥]

هذه التداعيات زادت من مشكلة التعرف على صيغة نهائية للمصطلح والوصول به إلى حالة من الاستقرار، إلّا أنَّ ذلك لم يتم في الدراسات المصطلحية المعاصرة؛ لأنَّ بعضًا منها قد انجذب للقديم، والآخر نحو الحداثة والمعاصرة، « وفي الانجذاب الثاني تزدحم مصطلحات نقدية وافدة، بعضها مترجم، وبعضها مُعرّب، وتختلف هذه المصطلحات في مفهومها ودلالتها من باحث إلى آخر بحسب درجة وعيه بالمصطلح ومنهجه في الدراسة» [٦].

هذا التجاذب نحو القديم تارة والحداثة تارة أخرى جعل الدكتور عبد العزيز حمودة في حيرة من أمره؛ لذا قال: « حينما ننقل نحن الحداثيين المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية، فإنَّه يُفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أنْ يحدد معنى، فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ إنَّ القيم المعرفية القادمة من المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانًا مع القيم المعرفية التي طوّرها الفكر العربي المختلف»[٧].

هذا لا يعني أنّ المصطلحات جميعها تحت وطأة التعددية، فإنَّ بعضًا منها قد استقرَّ وشاع استعماله بين الباحثين، بسبب الاتفاق على تسميته على الرغم من تعدد تفرعات القسم الواحد من هذه المصطلحات، من مثل التشبيه، والاستعارة، وأساليب علم المعاني، إلّا أنَّ التداخل قد حصل في فنون علم البديع على الرغم من شيوع المنظومات البديعية التي أسهمت في تحديد المصطلح البديعي وتأطيره بأبعاد محدودة.

هذا الأمر قاد الدكتور مُحَمَّد بن علي إلى عزو هذا التداخل إلى التنافس الحاصل بين البيانيين الذين

---

(٥) المصطلح النقدي في الدراسات المعاصرة، د. خليل عودة: ٤٨.

(٦) نفسه: ٤٨.

(٧) المرايا المحدبة: ٦٣.

سعوا جاهدين إلى إيجاد المزيد من الفنون البديعية والتفاخر باختراعها[٨]. وهذا ما حصل لابن المعتز (ت ٥٢٩هـ)[٩]، ثمَّ جاء بعده قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) الذي أضاف إلى ما قدّمه ابن المعتز قائلًا: « فإنّي لمّا كنت آخذًا في استنباط معنًى لم يُسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات، فإن قُنع بما وضعته وإلا فليُخترَع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحبّ، فليس يُنازع في ذلك»[١٠].

ما قاله قدامة يمثّل ضربًا من السعي في إيجاد المزيد من المفاهيم التي تظهر تفوّقه على سابقيه ومعاصريه، لذلك « جمع منها عشرين نوعًا توارد معه (يعني ابن المعتز) على سبقه منها وسلم له ثلاثة عشر، فتكامل لهما ثلاثون بابًا»[١١].

الأمر الذي جعل البيانيين يقتدون بهما في التأليف، فهذا أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) قد جمع سبعةً وثلاثين نوعًا [١٢]، ثمَّ جاء ابن رشيق ليوصلها إلى ستين نوعًا [١٣]، وهكذا تستمر مرحلة البحث عند البيانين ليبلغ عدد ما أثبته التيفاشي (ت ٦٥١هـ) إلى سبعين نوعًا بديعيًا[١٤]، كلّ ذلك أفاد منه ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) ليوصل المصطلحات البديعية إلى التسعين، وأضاف إليها من مستخرجاته ثلاثين، سلم له منها عشرون، وباقيها مسبوق إليه أو متداخل عليه[١٥].

---

(٨) ينظر: قضايا المصطلح البلاغي: ٤٦١.

(٩) نفسه: ٤٦١.

(١٠) نقد الشعر: ٦٨.

(١١) شرح الكافية البديعية: ٥٢.

(١٢) نفسه: ٥٣.

(١٣) نفسه: ٥٣.

(١٤) شرح الكافية البديعية: ٥٣.

(١٥) نفسه: ٥٣.

إذ إنَّ المتأمل في كتابه (تحرير التحبير) يجده يضع المخترعات في أبواب، منها: التهكم، والافتنان، والتدبيج، والهجاء في معرض المدح، وأشار إلى نوع من التجنيس لم يصطلحه ابن منقذ (ت٥٨٤هـ) سمّاه بـ (التجنيس المضاف)[١٦]. وأضاف نوعًا جديدًا للتفريع سمّاه بـ(تفريع الجمع)[١٧].ليصل ابن أبي الإصبع إلى نتيجة مفادها أنَّ ما استنبطه يقسم على قسمين: أصول وفروع؛ لذا قال: «وبعد، فإنّي رأيتُ ألقاب محاسن الكلام التي نُعتت بالبديع قد انتهت إلى عدد منه أصول وفروع: فأصوله، ما أشار إليها ابن المعتز في بديعه وقدامة في نقده؛ لأنَّهما أول من عني بتأليف ذلك»[١٨].

هذا الجهد المصطلحي الذي بذله المصري لم يسلم من سهام النقاد المعاصرين، فها هو الدكتور ربيع عبد العزيز يرى أنَّ هذه التقسيمات التي التزمها المصري أوقعته في مزالق منهجية ولا سيما عندما قدّم الاستعارة على المجاز، وأخَّر « التشبيه إلى الباب الخامس عشر، والمجاز إلى الباب الرابع والثمانين»[١٩].

إنَّ المدقق في كتاب المصري يجده لم يضع في حسبانه هذه القيود المصطلحية؛ لأنّه لم يعتمد في إيضاح المصطلح البديعي أي نظام سواء أكان هجائياً أم على أساس التقسيمات التي حدّها بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) في مصباحه، بل كانت عنايته في لمّ شتات الفنون البديعية، وإبراز مقدرته في تحصيل المخترع منها، وقد بانَ ذلك من خلال النظر في طيّات كتابه.

ما يهمنا في هذه الدراسة المصطلحية هو بيان مواطن استقرار المصطلح وتحوله نتيجة النمو الفكري والتطور الحضاري؛ لأنَّ الإشكالية الحاصلة في المصطلح البديعي تمثلت في تداخل فنونه مع بعضها، فضلًا عن تداخلها ومصطلحات علم المعاني، ولا سيّما الاعتراض والتتميم والتذييل، زد على ذلك تعدد مسميات المصطلح الواحد، الأمر الذي لفت انتباه الدكتور مُحَمَّد زغلول سلام عندما رفض المصري بعض

---

(١٦) ينظر: تحرير التحبير: ١١٠.

(١٧) نفسه: ٣٧٢.

(١٨) نفسه: ٨٣.

(١٩) قراءات في التراث البلاغي: ١٨٠.

التفريعات، إذ وجده قد « حوّل اسم المشاكلة إلى المشاكلة المعنوية التي لا تختلط بالتجنيس المماثل، كما ذكره التبريزي في أمثلته»[٢٠].

الملفت للنظر في كتاب (تحرير التحبير) إشارة المصنف إلى الزلل الذي وقع به أسامة بن منقذ في كتابه (البديع في نقد الشعر)، فقد وجّه له خمس تهم، تمثّلت بالآتي:

١. الخطأ والخبط.

٢. التوارد.

٣ . التداخل.

٤. إدخال فنون لا صلة لها بالبديع.

٥. عدم توافق الشاهد مع المصطلح[٢١].

ومن أمثلة هذا الخلط المصطلحي دمج مجموعة مصطلحات تحت عنوان واحد من دون إشعار المتلقي بالفوارق بينهما، وآية ذلك العنوان الذي وسمه بـ «باب الترديد ويسمى التصدير وهو ردّ الأعجاز على صدورها»[٢٢]، في الوقت الذي تجد فيه المصري يضع حدودًا فاصلةً بين الترديد والتصدير[٢٣].

هذا التداخل وقع به ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) عندما عدَّ الاحتراس ضربًا من التتميم[٢٤]، لكنَّ المصري لم يغفل ذلك قائلًا: « والفرق بين الاحتراس، والتكميل، والتتميم أنَّ المعنى قبل التكميل صحيح تام، ثم يأتي التكميل بزيادة يكمل بها حسنه إمّا بفن زائد أو بمعنى، والتتميم يأتي ليتمم نقص المعنى

---

(٢٠) تاريخ النقد في القرن الخامس إلى القرن العاشر: ٣٥٢.

(٢١) ينظر: تحرير التحبير: ٩١.

(٢٢) ينظر: البديع في نقد الشعر: ٥١.

(٢٣) ينظر: تحرير التحبير: ٢٥٣.

(٢٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ٢/ ٥٠.

ونقص الوزن معًا، والاحتراس لاحتمالٍ دخل على المعنى، وإنْ كان تامًا كاملًا، ووزن الكلام صحيحًا»[٢٥].

بعد هذه اللقطات المصطلحية المتعجلة يكفي أنْ أشير إلى إشكالية مصطلح (الجناس) كونه يقرب من مفهوم (التشاكل) الذي استقرَّ عند القدماء على الرغم من تعدد مسمياته، إذ سمّاه الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) تجنيسًا[٢٦]، وتبعه ابن المعتز[٢٧]، وأبو هلال العسكري[٢٨]، أمّا قدامة فسمّاه بـ (المجانس)[٢٩]، وتبعه ابن سنان (ت ٤٦٦هـ)[٣٠]، بيد أنّ الرمّاني (ت ٣٨٦هـ) أطلق عليه اسم (التجانس)[٣١]، وسمّاه السجلماسي (ت ٧٠٤هـ) بـ(المحاذاة)[٣٢].

إلّا أنَّ المتأمل في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) يجد دقّة في فكّ الالتباس بين التشاكل والتجنيس والمماثلة في قوله: « الاتحاد: هو تصيير الذاتين واحدة، ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعدًا. في الجنس يسمى مجانسة، وفي النوع مماثلةً، وفي الخاصة مشاكلة، وفي الكيف مشابهة، وفي الكم مساواة، وفي الأطراف مطابقة، وفي الإضافة مناسبة، وفي وضع الأجزاء موازنة»[٣٣]. وفي موطن آخر من كتابه نجده يفكّ ارتباط المشاكلة بالتغليب قائلًا: «التغليب: هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة»[٣٤].

ويمكن لِلّبيب أنْ يفطن لهذا التداخل؛ لأنَّ المشاكلة توجد لفظًا مصاحبًا مكرّرًا يمكن للمدقق تلمّس

---

(٢٥) تحرير التحبير: ٢٤٥.

(٢٦) العين: ٥٥/٦.

(٢٧) البديع: ١٠٧.

(٢٨) كتاب الصناعتين: ٣٢١.

(٢٩) نقد الشعر: ١٦٣.

(٣٠) سر الفصاحة: ١٨٥.

(٣١) النكت في إعجاز القرآن: ٩١، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(٣٢) المنزع البديع: ٣٧٢.

(٣٣) التعريفات: ٢٢/١.

(٣٤) نفسه: ٨٧/١.

الفرق بين اللفظين كما في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[٣٥] فترى التجوّز باستعمال لفظة (نفسك) مع الباري عزَّ وجلَّ لأجل المماثلة والمشاكلة، علمًا أنّها لا تستعمل في حقّه جلَّ في علاه، إلّا أنَّ التشاكل أوجب ورودها[٣٦]، وخلاصة القول: إنَّ المشاكلة توجب لفظًا مصاحبًا، ولا يتوجب ذلك في التغليب؛ لأنَّه يقوم على إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر يجعله موافقًا له في الهيئة أو المادة[٣٧]. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[٣٨] فالخطاب موجّه إلى شعيب عليه السلام، إلّا أنَّه جاء بصيغة الجمع على التغليب، لذلك جاء جوابه فقال: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾[٣٩] «وهو يريد عود قومه، إلّا أنَّه نظم نفسه في جملتهم، وإن كان بريئًا من ذلك، إجراء لكلامه على حكم التغليب»[٤٠].

فالتغليب لا يقوم على أساس المماثلة، بل لتقوية المعنى عن طريق تغليب صيغة على أخرى كتغليب الجمع على المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[٤١] فالشاهد (كانت من القانتين)، علمًا أنَّ مقتضى الظاهر يوجب القول : (وكانت من القانتات)، إلّا أنَّ المراد الزيادة في قنوت مريم (عليها السلام) الذي لا يقل شأنًا عن الرجال في طاعتهم لله، فخوطبت بصيغة جمع الذكور.

أخلص إلى القول إنَّ هناك فروقًا دقيقة بين المشاكلة والتشاكل، فهما يقومان على المشابهة والموافقة،

---

(٣٥) سورة المائدة: ١١٦.

(٣٦) ينظر: طيب المذاق في ثمرات الأوراق: ٣٤٩.

(٣٧) علم المعاني: د. بسيوني عبد الفتّاح: ٢٢١.

(٣٨) سورة الأعراف: ٨٨.

(٣٩) سورة الأعراف: ٨٩.

(٤٠) محاسن التأويل، القاسمي: ١٥١/٥.

(٤١) سورة التحريم: ١٢.

إلّا أنَّ المشاكلة تتطلب « ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته»[٤٢]، أمّا التشاكل فهو أعمُّ من ذلك، إذ يدخل في الموافقة ما هو ظاهر أو مقدّر معنى أو لفظًا شريطة أنْ تكون هناك قرينتان عقلية أو لفظية يمكن عن طريقها الوصول إلى الموافقة بين الطرفين إذ بدونهما يصبح الكلام عشوائيًا لا ضابط له.

من هذا المنطلق اقتضت الدراسة أنْ نؤصّل لهذا المصطلح؛ كي ندحض الفكرة القائلة: إنَّ التشاكل من مستحدثات ستينيات القرن العشرين، ومن ثمَّ بيان فاعليته عن طريق جملة من الشواهد القرآنية والشعرية.

([٤٢]) المطول: ٦٤٨.